سهم «أجيليتي» لأعلى مستوى في 5 سنوات

قفز سهم اجيليتي خلال تعاملات أمس بالبورصة لأعلى مستوى له في آخر 5 سنوات وتحديدا منذ نهاية 2009 وذلك ببلوغه مستوى 770 فلسا قبل ان تتقلص إلى 750 فلسا مع الاقفال مضيفا 20 فلسا لمكاسبه السابقة. ويشهد السهم نشاطا ملحوظا في الجلسات الأخيرة قبل الكشف عن النتائج المالية التي أفصحت عنها الشركة لعام 2013 والتي تجاوزت فيها أرباح الشركة 46 مليون دينار مقارنة مع 33 مليون دينار في 2012 بنسبة نمو 37٪، ما أدى إلى توصية مجلس الإدارة بتوزيع 40٪ نقدا و5٪ منحة. وتمت 4 صفقات مليونية على السهم خلال منتصف الجلسة بسعر 760 فلسا، وهو ما يشير إلى استهداف السهم من قبل محافظ استثمارية، ما كان له أثر واضح في زيادة كميات تداول السهم الذي استحوذ على 19,2٪ من القيمة الإجمالية للتداول التي ارتفعت لأكثر من 43 مليون دينار في جلسة أمس بفضل تعاملات عدد من الأسهم القيادية وفي مقدمتها اجيليتي.

شريف حمدي

10,5 ملايين دينار حصة «بيتك» منها

بيع 17 بلوكا لـ «الإنماء» في مزاد بـ 25,15 مليون دينار

جانب من المزاد

حضور كبير خلال المزاد

محمود فاروق

وسط إقبال كبير ومنافسة شديدة للحصول على 18 بلوك أراضي في منطقة الفنيطيس حقق المزاد العقاري الذي دعت اليه شركة الإنماء العقارية بيع 17 بلوكا بقيمة اجمالية 25,15 مليون دينار من أصل 24,203 مليون دينار، فيما لم يتم المزاد على بلوك واحد بسبب أخطاء طباعية في المنشور الموزع على الحضور. وشهد المزاد الذي استمر قرابة الثلاث ساعات متصلة منافسة حادة على البلوكات من المزايدين، حيث كانت المنافسة الأكبر على بلوك 14 وبلوك 15 الذي يحتوي كل منهما على مساحة تصل إلى 4000 متر مربع و5000 متر مربع لعدد اجمالي 18 قطعة أرض بمواصفات مختلفة ما بين زاوية داخلية وشارع داخلي وشارع واحد.

من جانبه، كشف «بيتك» عن حصته من الأرباح نظير بيع هذه القسائم في حدود مبلغ 10,5 ملايين دينار، موضحا أنه سيتم قيد هذه الأرباح بسجلاته خلال الربع الأول أو الربع الثاني لعام 2014، وذلك حسب استكمال إجراءات البيع.

واستقر المزاد على بلوك رقم (1) البالغة مساحته 2000 متر مربع بواقع 1,160 مليون دينار من أصل 1,125 مليون دينار، بينما استقر المزاد على بلوك رقم (2) البالغة مساحته 3000 متر مربع على 1,680 مليون دينار من أصل 1,675 مليون دينار، وبلوك رقم (3) ومساحته 3000 متر مربع بقيمة 1,845 مليون دينار من أصل 1,688 مليون دينار، وبلوك رقم (4) ومساحته 3000 متر مربع بقيمة 1,970 مليون دينار من أصل 1,803 مليون دينار، وبلوك رقم (5) ومساحته 1500 متر بقيمة 1,070 مليون دينار من أصل 912 ألف دينار، وبلوك رقم (6) ومساحته 1500 متر مربع بقيمة 1,035 مليون دينار من أصل 920 ألف دينار، وبلوك رقم (7) ومساحته 2000 متر مربع بقيمة 1,295 مليون دينار من أصل 1,160 مليون دينار، وبلوك رقم (8) ومساحته 2000 متر مربع بقيمة 1,325 مليون دينار من أصل 2000 متر مربع، وبلوك رقم (9) ومساحته 1500 متر مربع بقيمة 1,075 مليون دينار من أصل 935 ألف دينار، وبلوك رقم (10) ومساحته 1500 متر مربع بقيمة 1,080 مليون دينار من أصل 935 ألف دينار.

ولم يعرض بلوك رقم (11) للمزاد بسبب الاخطاء في الطباعة على مساحة البلوك، وبلوك رقم (12) ومساحته 2000 متر بقيمة 1,110 مليون دينار من أصل 1,085 مليون دينار، وبلوك رقم (13) ومساحته 2000 متر بقيمة 1,385 مليون دينار من أصل 1,210 مليون دينار، وبلوك رقم (14) ومساحته 4000 متر بقيمة 2,455 مليون دينار من اصل 2,100 مليون دينار، وبلوك رقم (15) ومساحته 5000 متر مربع بقيمة 3 ملايين دينار من أصل 2,715 مليون دينار، وبلوك رقم (16) ومساحته 1500 متر بقيمة 1,100 مليون دينار من أصل 925 ألف دينار، وبلوك رقم (17) ومساحته 1500 متر بقيمة 1,045 مليون دينار من أصل 925 ألف دينار، وأخيرا بلوك رقم (18) ومساحته 2000 متر مربع بقيمة 1,385 مليون دينار من أصل 1,170 مليون دينار. ويبدو ان ارتفاع الاسعار الاراضي بجميع مناطق الكويت لم يؤثر على عملية شراء التجار للأراضي خلال المزاد سواء الذي عقد أمس او خلال المزادات العقارية التي تمت خلال الفترة الماضية، والدليل على ذلك الاقبال الكبير والمستمر على الاراضي من قبل التجار وكبرى الشركات العقارية، الأمر الذي يشير إلى انتعاشة جديدة في سوق الاراضي خاصة ذات المساحات المتوسطة بين 400 و 500 متر.

أخطاء طباعية في المنشور الموزع على الحضور تخرج بلوك 11 من المزاد

«بيتك» يقيد أرباح الصفقة بسجلاته خلال الربع الأول أو الربع الثاني

منافسة حادة على البلوكين 14 و15

قائمة البلوكات المبيعة بالمزاد بمنطقة الفنيطيس

رقم البلوك	المساحة	عدد القسائم	سعر بداية المزاد	سعر نهاية المزاد
1	500م	4	1,125 مليون دينار	1,160 مليون دينار
2	500م	6	1,675 مليون دينار	1,680 مليون دينار
3	500م	6	1,688 مليون دينار	1,845 مليون دينار
4	500م	6	1,803 مليون دينار	1,970 مليون دينار
5	500م	3	912 ألف دينار	1,70 مليون دينار
6	500م	3	920 ألف دينار	1,35 مليون دينار
7	400م	5	1,160 مليون دينار	1,295 مليون دينار
8	400م	5	1,195 مليون دينار	1,325 مليون دينار
9	375م	4	935 ألف دينار	1,75 مليون دينار
10	375م	4	935 ألف دينار	1,80 مليون دينار
11	400م	8	1,725 مليون دينار	لم يبيع
12	400م	5	1,085 مليون دينار	1,110 مليون دينار
13	500م	4	1,210 مليون دينار	1,385 مليون دينار
14	500م	8	2,100 مليون دينار	2,455 مليون دينار
15	500م	10	2,715 مليون دينار	3 ملايين دينار
16	375م	4	925 ألف دينار	1,100 مليون دينار
17	375م	4	925 ألف دينار	1,45 مليون دينار
18	500م	4	1,170 مليون دينار	1,385 مليون دينار
الإجمالي	-	-	25,15 مليون دينار	24,203 مليون دينار

بعد قرار «المركزي» السماح للبنوك الأجنبية بافتتاح أكثر من فرع ومكاتب

القطاع المصرفي يدخل عهداً جديداً

د.محمد الهاشل

أقر اجتماع مجلس ادارة بنك الكويت المركزي امس مجموعة القواعد والأسس تسمح للبنوك الأجنبية المرخص لها بالعمل في الكويت بافتتاح أكثر من فرع، كما أقر أيضا مجموعة الضوابط لافتتاح مكاتب تمثيل للبنوك الأجنبية في البلاد.

وقال محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل إن التعديل التشريعي يسمح للبنوك الأجنبية بافتتاح أكثر من فرع وكذلك السماح لها بافتتاح مكاتب تمثيل في الكويت ينطوي على آثار إيجابية بالنسبة لتلك البنوك والقطاع المصرفي والاقتصاد الوطني.

وأكد على أن السماح للبنوك الأجنبية بافتتاح أكثر من فرع أسلوب مطبق في شتى دول العالم، ومن شأنه توسيع نشاط البنوك محليا وتحسين أدائها مع تحفيز المنافسة داخل القطاع المصرفي وما يترتب على ذلك من تقديم خدمات مصرفية متنوعة ومتميزة وبتكلفة تتناسب مع تكلفة الخدمات المصرفية في المراكز المالية الدولية وهو ما ينعكس على صالح قطاع الأعمال في الكويت الذي يلعب دورا رائدا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

وأضاف أن التوسع في تواجد البنوك الأجنبية في الكويت طبقا لمجموعة الأسس والضوابط التي يحددها مجلس إدارة «المركزي» في هذا المجال سيؤدي إلى زيادة فرص التوظيف أمام العمالة الوطنية في مجالات العمل المصرفي والمالي والتي تعتبر من ضمن القطاعات الاقتصادية التي تساهم بنسبة ملموسة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتطرق إلى تنويع في قاعدة الهيكل المصرفي بالقول إن فتح مكاتب تمثيل للبنوك الأجنبية يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات المصرفية العاملة في البلاد وهي من العوامل الإيجابية التي توفر مقومات أساسية باتجاه تأسيس مركز مالي إقليمي في الكويت أخذا بالاعتبار أن تنويع المؤسسات المصرفية العاملة في الدولة وتعدد ما تقدمه من خدمات مصرفية ومالية يعتبر من المقومات الأساسية اللازمة لقيام المراكز المالية الإقليمية والدولية.

وذكر المحافظ أن مجموعة القواعد والضوابط التي أقرها مجلس إدارة «المركزي» بشأن السماح بافتتاح أكثر من فرع ومكاتب تمثيل للبنوك الأجنبية جاءت في إطار الدور التنظيمي والإشرافي لبنك الكويت المركزي على القطاع المصرفي في البلاد.

وفي هذا المجال أشار المحافظ إلى أن ضوابط افتتاح أكثر من فرع للبنوك الأجنبية التي يتم الترخيص لها بالعمل في الكويت تشتمل على مجموعة من المحاور منها قيام البنك الأجنبي بتحديد الفرع الذي يعتبر في حكم مركزه الرئيسي في الكويت ومعاملة المركز الرئيسي وفروعه معاملة البنك الواحد.

وأضاف أن يكون النظر في الطلبات التي تقدمها البنوك الأجنبية إلى «المركزي» لافتتاح فروع جديدة بناء على دراسة جدوى تغطي مجموعة من العناصر المتعلقة بافتتاح الفرع المطلوب ومنها الآثار الإيجابية المتوقعة على أداء البنك والقطاع المصرفي ككل.

وقال المحافظ إن ضوابط افتتاح مكاتب التمثيل غطت كذلك العديد من الجوانب التنظيمية والإشرافية ابتداء من تحديد البنوك الأجنبية التي يسمح لها بافتتاح مكاتب التمثيل وهي البنوك الخاضعة لإشراف السلطات الرقابية في دول تأسيسها والحاصلة على موافقة خطية من تلك السلطات على افتتاح مكتب تمثيلي في الكويت وبحيث تكون من البنوك ذات التصنيف الائتماني الجيد والسمعة الحسنة.

وأوضح أن هذه الضوابط حددت الأنشطة المصرح بها لمكاتب التمثيل بناء على ما جاء في القانون رقم (2014/3) والتي تتمثل في ترويج الخدمات التي يقدمها البنك الأجنبي ودراسة الأسواق واستقصاء فرص الاستثمار المتوافرة في الكويت وتوفير البيانات للشركات الكويتية التي تسعى لتطوير أنشطتها مع البلدان التي تعمل فيها البنوك الأجنبية، وذلك دون أن تقوم هذه المكاتب بمزاولة الأعمال المصرفية أو المالية.

وشدد على ضرورة استيفاء مكاتب التمثيل مجموعة من الشروط والقواعد ومنها تقديم تعهد من المركز الرئيسي الأجنبي بالوفاء بأي التزامات قد تنشأ مستقبلا على مكتبه التمثيلي في الكويت وذلك بالإضافة إلى الشروط والمتطلبات المتعلقة بإدارة مكتب التمثيل من حيث مؤهلات وخبرات مدير المكتب والكادر الوظيفي وممارسة المكتب التمثيلي لأنشطته بنزاهة وأمانة في إطار من الشفافية في تعامل المكتب مع الغير وبما يعكس مبادئ الحوكمة السليمة لدى البنك الأجنبي ومكتبه التمثيلي.

وجدد التأكيد على التزام المكتب التمثيلي بالقوانين والنظم التي تحكم أنشطته وما يصدره «المركزي» من تعليمات رقابية على أعمال هذه المكاتب بما في ذلك تزويد «المركزي» بما يطلبه من بيانات مالية وغير مالية وكذلك التفتيش على أعمال المكتب التمثيلي.

ولمزيد من التفاصيل حول ضوابط افتتاح أكثر من فرع للبنوك الأجنبية المرخص لها بالعمل في الكويت وكذلك ضوابط افتتاح مكاتب التمثيل أشار المحافظ إلى أنه بإمكان المهتمين بهذا الشأن الدخول إلى الموقع الالكتروني لبنك الكويت المركزي، حيث تم نشر تلك الضوابط على هذا الموقع بحيث تكون متاحة أيضا أمام البنوك الأجنبية التي ترغب في افتتاح فروع مصرفية أو بافتتاح مكاتب تمثيل لها في الكويت. واكد الدكتور الهاشل مواصلة بنك الكويت المركزي ما يبذله من جهود بشأن الارتقاء بأداء القطاع المصرفي في البلاد وتعزيز دوره في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وحدد البنك المركزي وفق هذه الضوابط مجموعة الشروط والمتطلبات التي يتعين على البنوك الأجنبية استيفاؤها عند النظر في طلبات الترخيص التي تقدمها وكذلك الشروط والمتطلبات فيما يتعلق بمباشرة النشاط.

واستند بنك الكويت المركزي في إقرار هذا التشريع الى القانون رقم (2014/3) بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1968/32) في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية الصادر بتاريخ 2004/1/29 والمنشور في الجريدة الرسمية بعددها الصادر بتاريخ 2 فبراير الماضي والذي يسمح للبنوك الأجنبية المرخص لها بالعمل في الكويت بفتح فرع أو أكثر طبقا للقواعد والأسس التي يضعها مجلس إدارة «المركزي» بالإضافة إلى الموافقة على افتتاح مكاتب تمثيل للبنوك الأجنبية وفقا للضوابط التي يضعها مجلس إدارة البنك المركزي في هذا الشأن.

«الغرفة» و«الأسواق» تجتمعان بداية أبريل لتحديد قواعد الحوكمة الواجب تعديلها

شريف حمدي

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان الإدارتين القانونيتين بغرفة تجارة وصناعة الكويت وهيئة أسواق المال ستجتمعان بداية أبريل المقبل لتحديد قواعد حوكمة الشركات الواجب تعديلها وفقا لما ورد في مذكرة غرفة التجارة.

وقالت المصادر في هذا السياق انه تم الاتفاق على ذلك خلال الاجتماع الذي جمع بين الغرفة وهيئة الأسواق في مكتب وزير التجارة د.عبدالمحسن المدعج أول من أمس، لافتة إلى ان هيئة الأسواق أبدت مرونة كبيرة من جانبها في هذا الإطار.

وذكرت ان الهيئة ستعمل خلال الفترة المقبلة على قراءة مذكرة الغرفة وتحديد ملاحظاتها لمناقشتها في اجتماع آخر يجمع كل الأطراف لاستكمال ما جاء في الاجتماع الأول الذي يعد باكورة الاجتماعات التي تهدف إلى التوصل لأفضل آلية لتطبيق قواعد الحوكمة وبما يتوافق مع قانون الشركات الجديد، فضلا عن الاتفاق على المدى الزمني الواجب التدرج خلاله في تطبيق القواعد على الشركات.

وأوضحت المصادر ان الاجتماع المقبل لن يكون قبل انتهاء الغرفة من انتخاباتها التي باتت على الأبواب، فضلا عن منح هيئة الأسواق وقتا كافيا لإعداد ملاحظاتها على مذكرة الغرفة.

إعلانات البورصة

طلال بهبهاني نائبا لرئيس مجلس الإدارة في «الأهلي»

أعلن البنك الأهلي الكويتي أن مجلس الادارة انتخب طلال محمد رضا بهبهاني نائبا لرئيس مجلس ادارة البنك، وسيتم دعوة العضو الاحتياط عزام عبدالعزيز الفليج لاستكمال فترة العضو المستقيل من مجلس الادارة.

«صفاة عقار»: انتهاء النزاع القانوني مع «بيتك» بعد بيع أرض «القبلة» بـ 6,5 ملايين دينار

أعلنت شركة الصفاة العقارية عن انتهاء عملية البيع وتحويل ملكية الأصل للأرض الواقعة بمنطقة القبلة والبالغ مساحتها 1222 مترا مربعا بمبلغ 6,5 ملايين دينار.

وأشارت الشركة إلى انتهاء التسوية الشاملة لكامل مديونيتها مع بيت التمويل الكويتي، وبناء عليه تم الاتفاق على إسقاط القضايا وإنهاء النزاع القضائي فيما بين شركة الصفاة العقارية وبيت التمويل الكويتي.

ترسية مناقصة على «المشتركة» بـ 12,2 مليون دينار

أعلنت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات (مشتركة) انه قد تمت ترسية مناقصة تابعة لشركة «شيفرون العربية السعودية» بقيمة 12,2 مليون دينار، خاصة بإنشاء المبنى الرئيسي الجديد في ميناء سعود، وبمدة تنفيذ قدرها (64 شهرا، تتضمن 24 شهرا فترة صيانة)، متوقعة ان يتم البدء في المشروع بتاريخ 15 أبريل 2014.

وأفادت الشركة بأن الأثر المتوقع على الوضع المالي للشركة هو تحقيق نسبة هامش ربح قدرها 1٪ من قيمة المشروع بنهاية السنة الأولى، ونسبة هامش ربح قدرها 4,5٪ من قيمة المشروع بنهاية السنة الثانية، ونسبة هامش ربح قدرها 3,5٪ من قيمة المشروع بنهاية السنة الثالثة، ونسبة هامش ربح قدرها 1٪ من قيمة المشروع بنهاية السنة الرابعة، مع ملاحظة أن نسب هامش الربح المذكورة هي نسب تقديرية وغير ثابتة وتتغير صعودا وهبوطا على ضوء مراحل سير المشروع ومدة التنفيذ ونسب الإنجاز ومدى تحقيق النتائج الفعلية بعد التنفيذ الكامل للمشروع وتسليمه للمالك.

«ياكو» تفوز بمناقصة لـ «الصحة» بـ 12,3 مليون دينار

أفادت شركة ياكو الطبية (ياكو) بأنها فازت بمناقصة جديدة مع وزارة الصحة لتوريد ادوية بـ 44 مليون دولار أميركي ما يعادل 12,39 مليون دينار لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات.

وتوقعت الشركة ان تتمثل نسبة الربح الذي ستحصل عليه من هذا العقد في 6٪ من القيمة اي ما يقارب 743 ألف دينار، علما أن هذه النسبة قابلة للتغيير وفقا للمتغيرات التي قد تطرأ على ظروف السوق مستقبلا، وأوضحت أن ظهور تأثير هذا العقد على البيانات المالية للشركة ابتداء من الربع الثاني لهذا العام.